حـــــــــذارِ أيّـــــهـــــا الـــــرجـــــال

سيدرك كثير من الرجال متأخرين - في مرحلة عمرية متقدمة - بعد الستين مثلاً، أنّهم لم يدخروا بما فيه الكفاية مع زوجاتهم وربما بناتهم عندما بدأوا الطريق أولاً، بداية الحياة الزوجية. فالركون إلى التقسيم الجندري الصارم الذي يعطي الرجال أدواراً ترتبط بالمال والسلطة واتخاذ القرار على مستوى العائلة ويعطي النساء أدواراً تقتصر على الرعاية وخدمة شؤون الزوج والأولاد وتوفير أجواء المحبة والدفء والحنان دون اعتراف وتقدير يذكر، يقود حتماً إلى انقسام عائلي حاد يشبه الانقسام الطبقي ما لم يصار إلى التنبّه لمعالجة آثاره الجانبية السيئة.

انقسام يصبح فيه طرف متعنت ومتجبر ومنتفخ بالغطرسة وآخر يظهر المسكنة والتقبل والاستسلام. وقد يستغرق هذا الانقسام العائلي عقوداً من الزمن تكفي لترسيخه وتعميقه حتى ليبدو طبيعياً ومتعايشاً معه، فيما يحجب بالحقيقة مشاعر مكتومة بالغيظ والحنق والمظلومية التي تعد بالثأر والرغبة في الانتقام من جانب الأضعف ضد الأقوى أو النساء ضد الرجال، أو الزوجات ضد الأزواج. هذا سيناريو غير مألوف نظرياً وأدبياً واجتماعياً، ولكنّه ممارس عملياً ومؤكد تجريبياً ومرصود واقعياً.

يستطيع كثيرون التأمل في هذا المشهد ليوافقوا على حالات عديدة شاهدوها وربما جربوها وعانوا منها. يعبر عن ذلك من قبل النساء بصيغة استفزازات أو سخرية واستهزاء وتسطيح لآراء وأفكار بل وحتى قرارات الزوج التي سبق له أنْ اتخذها من قبيل اختيار منطقة السكن وتصميم بناء البيت وتعليم الأولاد. وقد يصل الأمر حد ممارسة الضغط للاستحواذ على مزايا وحقوق ينظر إليها على أنّها مشروعة ومفترضة، وطال أوان تأجيلها والامتناع عن تلبيتها. إنّه الاستضعاف المنقول من قبل الرجال إلى النساء. أولئك الرجال الذين قادوا حياة يقل فيها الاحساس بمطالب وتوقعات وآمال وأحلام الطرف الآخر مما سمح بتنامي المشاعر السلبية لدى النساء للنيل منهم متى ما توفرت الفرصة وآن الأوان. وليس أفضل من فترة المرض والعجز وتداعي السلطة العائلية بسبب التقاعد أو ضمور ميدان العلاقات الاجتماعية واستقلال الأولاد وتوفر الكثير من أوقات الفراغ التي لم تعد لتشغل بنشاط أو فعالية.

لعل جذور هذا التطور غير المرغوب به تعود إلى أنْ يأخذ الطرف الأقوى، الرجل، مكانته ودوره كمسلمات تعفيه من أنْ يدخر فيها ليعالج نعرة أو يصحح عادة درج عليها أو سوء ظن عبر عنه واتهام بالتقصير لم يحصل أنْ تراجع عنه حتى بعد اتضاح الحقيقة. يغيب عن أذهان أمثال هؤلاء أنّ الحياة الاجتماعية المشتركة تتطلب إعادة نظر ولكن البعض يسير فيها دون اهتمام يذكر وبخاصة على مستوى الرسائل اليومية من خلال التفاعل الروتيني الذي يتطلب إظهاراً للمودة والألفة والتفهم والدعم والانتصار للشريك في مواجهة خصومات و"مؤامرات" عائلية لا حصر لها. وقد يبرر كثير من الرجال ذلك بالقول "هذا ما وجدنا عليه آباءنا".

يتمثل الإدخار والاستثمار على مستوى الحياة الاجتماعية بموروث المحبة والتسامح والتراضي بين الأشخاص وليس التعايش والتغاضي فقط وقلب الصفحة. يغفر الإنسان لرفيق العمر زلة أو زلتين بل قُل زلّات، ولكنّه لا يغفر جبلاً من الزلات بحجة العمل والالتزام وصحبة النظراء والأقران على حساب حاجة ورغبة العصبة الأهم التي اختار الدخول فيها عرفياً وقانونياً وأخلاقياً، العائلة. قد تبدأ هنا مرحلة جديدة غير متوقعة بحسب المقاييس الاجتماعية الشائعة والمتعارف عليها تتمثل في أنْ يضمر المتأسي المشاعر السلبية ويتعلم فن التستر عليها مراعاة للعائلة أو تفادياً لمصير غير مرغوب به أو المحافظة على سمعة اجتماعية أو الخوف من المجهول والقلق على مستقبل الأولاد اذا ما اختار طريق التحرر والخلاص من منظومة غير مشبّعة لمشاعر إنسانية جوهرية يفترض أنْ تعبّر عن نفسها بالمحبة والتكاتف والانسجام. ولكنْ ما أنْ يحين أوان التعبير حتى لو كان بصيغة إنتقام وثأر بل وإيذاء مباشر وبخاصة على مستوى العلاقة الثنائية الخاصة بعيداً عن أعين القريبين وغير القريبين، فإنّه لا يتوانى عن إظهارها اعتماداً على سمك مشاعر الحنق والغيظ والإهانة والإذلال بسبب انعدام الثقة والعجرفة سواء على المستوى الفردي أو على مرأى ومسمع من الآخرين. تظهر مثل هذه السلوكيات في مراحل متقدمة من العمر وبخاصة في حالات المرض والشيخوخة والعجز البدني والذهني. أعطت فترة الحصار الاقتصادي نماذج من هذا النوع تعرض فيها الرجال إلى مختلف أنواع الهوان عندما انهارت مكانتهم الاقتصادية، وبالتالي الاجتماعية وتقدم غيرهم من أعضاء العائلة عليهم كالأبناء وأحياناً الزوجات، فكان أنْ ذاقوا طعم النزول من قمة الجبل إلى قاعه. ولم يكن ذلك سهلاً عليهم. يتوقع أنْ يحصل ما يشبه هذا في ظل ظروف غير اقتصادية، إنّما عمرية واجتماعية. نشهد هنا مواجهات صريحة وإيذاءً مبطناً يعبّر عنه بترشيد الخدمات المطلوب تقديمها وحتى الحرمان منها، مما يؤدي بالمتضرر إلى البحث عن تفسير يسلط ضوءاً على ما يسمّيه المجتمع تنكر وقلة وفاء، ويسمّيه الفاعل إحقاقاً للحقوق وإنزالاً للقصاص، وإنْ كان بصيغة غير مكشوفة أو مكتومة وغير مُعلنة.

□ د. لاهاي عبد الحسين

دأبت النظريات الاجتماعية التقليدية على صعيد الحياة الزوجية على وضع صورة مثالية يحصل فيها التحول نحو مزيد من الرفقة الحسنة والمشاركة المثمرة بين الزوجين، ولكنّها لاعتبارات أدبية وأخلاقية لم تسلط الكثير من الضوء على ما يحدث وراء الحجب لالتقاط الجوانب المخالفة الا باعتبارها شاذة وغير عامة وغير سائدة. قد يحصل التوافق والرفقة المحترمة في مجتمعات يختار فيها الزوجان العيش المشترك بصورة وعي فردي وإرادة متبادلة، ولكنّ الأمر يختلف في مجتمع ذكوري ما زال ينكر أنّ للمرأة ذاتاً فردية وأحلاماً وطموحات، وإنّها أكثر من مجرد "وعاء للنسب". الواقع يحطم تلك المشاهد المسيّدة أدبياً وأخلاقياً من عائلية وقرابية وعشائرية. فقد ظهر التمرد من جانب النساء وحتى الرجال في حالات استثنائية.

القضية قضية استقواء طرف على طرف أو استضعاف طرف من قبل طرف. ويشاء العمر أنْ يعطي فرصة للتنمر والتجبر والاستمكان من قبل من شعر بعدم الرضا والهوان، فكان أنْ تنامى لديه الشعور بالحيف والفشل في أحسن الأحوال. الزواج مؤسسة تقوم على منظومة معقدة من المعايير الاجتماعية التي تربط الرجل بالمرأة في نسق من الالتزامات والحقوق المتبادلة التي تعتبر لازمة لوظيفية الحياة الاجتماعية وأدائها الهادف لتحقيق المودة والتراحم. ولكنّه في غياب الشعور بالمسؤولية المشتركة وبذل الجهد بالتواصل والتبادل البناء وتصحيح الأخطاء وإعادة ترتيب المساقات بما يحقق الشعور بالتعاون والوحدة ليس فقط البنيوية والتي تقوم على علاقات الدم من خلال إنجاب الأولاد فحسب، وإنّما أيضاً على مستوى العلاقات الإنسانية المجردة بين الزوجين، فإنّه يصبح حكماً بالسجن ومصدراً للهم والغم والكمد. تنبهت المجتمعات الحديثة لذلك الفخ القاتل الذي طالما أرّق الرجال والنساء فكان أنْ شجعت على التبادل المفتوح على أساس حرية التعبير والتأمل فيما يعتمل الحياة الخاصة واتباع آلية الاستفتاء الدائم والمستمر لسلامة الصلة بين الزوجين، فكان أنْ صدرت الروايات وتعددت الدراسات وأقرت السياسات والقوانين المصمّمة لحماية العائلة والحث على أنْ تحيا بصورة نوعية وليس فقط تقليدية مسلكية بعيداً عن الاهتمام الحقيقي والصادق بمشاعر الأطراف ذات الصلة. وكانت النتيجة أنْ حصل تعديل جوهري على نمط العائلة في ظل مجتمع أبوي ذكوري تسلطي أحادي النظرة والتفكير والسلوك لتكون العائلة واحة محبة وأمن وسلام لكل أفرادها وليس ساحة مواجهة وتقاتل وعناد. أهمل هذا الجانب في مجتمع مثل المجتمع العراقي من قبل الكثيرين ربما بسبب الظروف السياسية العامة وانعدام الأمن والاستقرار الذي شجع على العنف وغذّاه.

يتصور البعض ببساطة أنّ القضية اقتصادية وأنّ المال كفيل بمعالجة الكثير من مشاعر الحنق والغيظ وخيبة الأمل، ولكنّ الواقع يدحض هذه الفكرة. فالتوترات المشار إليها والميل إلى الثأر والانتقام في مراحل متقدمة من العمر لا تظهر لدى الفقراء بل لدى الميسورين من متوسطي الحال ممن يقودون حياة تبدو أو توصف بأنّها "مقنعة" مادياً واقتصادياً. قد يضطر الفقراء للتراحم بحكم محدودية آفاق التحرك اجتماعياً، وبالتالي فإنّهم يصبحون أكثر قرباً وتوحداً وانسجاماً مع بعضهم البعض. ولكنّ المشكلة تظهر لدى آخرين ينظرون إلى الحياة الاجتماعية كما لو أنّها حزمة قوائم إنفاق في مجالات أساسية دون بذل ما يكفي من الجهد وإتاحة الوقت الكافي والنوعي للتوادد والتقارب أدبياً وإنسانياً وهذا هو الأغلى والأهم لضمان سلامة الحياة الزوجية والعائلية.

فـــرصـــة لـــلاســـتـــقـــرار

□ د. أثير ناظم الجاسور

يُقرأ الاستقرار على انه المحدد الرئيس لحياة خالية من المخاطر والتحديات، وتحقيقه يكون من خلال الثبات النفسي والاجتماعي ويتطلب عملاً يتطابق بشكل جدي مع متطلبات ومقتضيات المصلحة العامة، وعدم شعور المواطن العراقي بالاستقرار بجوانبه كافة جاء بناءً على الصدمات السياسية والإخفاقات الأمنية والانهيارات الاقتصادية، حيث أن العراق مازال يعمل ضمن اطار التفكير الاقليمي والدولي وانشغاله بأزماته الداخلية التي لا تنتهي نتيجة السياسات الخاطئة المتبعة من قبل الطبقة الحزبية الحاكمة والاحتراب الحاصل فيما بينهم، وعلى الرغم من أن العراق ما زال يواجه تحديات كبيرة الاتجاهات والجوانب، لكن هذا لا يمنع من أن العراق ما زال يمتلك القدرة على استعادة عافيته من خلال دراسة صانع القرار للواقع بشكل علمي ومنطقي والتخلص من القيود التي تكبّل حركة التقدم.

واحدٌ من أسباب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق، اقتصاده الأحادي الجانب، فسياسته الاقتصادية عرجاء تعتمد على مورد واحد والضرر الحاصل من جراء هذه السياسة واضح من خلال عدم تلبيته للحاجات الاجتماعية الضرورية، لا بل قد أصبح عبئاً على الجميع خصوصاً وأن هذا المورد في المخزون الفكري الاجتماعي قد ارتبط بالسلطة وقوتها ورفاهيتها القائمين عليها، لذلك كان من الأجدر على الحكومة وعلى طول هذه السنوات التي تلت احتلال العراق، أن تعمل على تنويع مصادر الاقتصاد العراقي من خلال تفعيل القطاعات الأخرى كالصناعية والزراعية اللذين بدورهما يسهمان في تفعيل قطاع الخدمات، وعليه هناك مجموعة من القضايا التي تساعد في فرض الاستقرار، لكن في البداية يجب استعراض أيضاً مجموعة من المشكلات التي قد تكون مؤجلة أو غائبة عن صانع القرار ومهمة في الوقت ذاته، واهميتها تعود لخطورتها إذا ما اغفل وضعها على قائمة أولوياته تحديداً النقاط الخلافية التي يعدها البعض السيف القاطع لأيّ عملية وحدوية تحت ظل الهوية الوطنية، ومسألة المناطق المتنازع عليها التي تعد القنبلة الموقوتة والتي تهدّد العراق بوحدته الجغرافية والاجتماعية هي من المشكلات التي تسبب أرقاً لكل سياسي يقرأ الواقع العراقي بتمعن، ليجد أن كل التحديات من الممكن التغلب عليها إلا هذه المشكلة التي تبقى راسخة في عقول اصحاب العقول الانفصالية أو التفتيتية، بالتالي على صانع القرار العراقي أن يبدأ من هذه القضايا الحسّاسة ومعالجتها بالطريقة التي تشعر الجميع بأن هذه مناطقهم التي تدر عليهم ذهباً.

هناك نقطة رئيسة يجب التطرق لها هي أن السياسة وأروقتها ليست الوحيدة التي تجعل من الأمن والاستقرار سهل المنال، لابل أن دعم الاقتصاد والرفاه الاقتصادي يسهمان بشكل اكبر في تأكيد الأمن والاستقرار، وعليه منطقتان لا غيرهما قد تثيران الجدل بخصوص مناقشة أوضاعهما وتحويلهما إلى مراكز اقتصادية جديدة، هما كركوك ومنطقة النخيب، على اعتبارهما قد يؤثران في فترات مختلفة على الاستقرار في العراق، وستطل علينا بين فترة وأخرى على أنها البركان الذي ينفجر فتحرق حممه النجاحات التي قد تحدث، قد نتفقَ أن الحلول السياسية ما هي إلا حلول وقتية يضعها المتفقون وفق تصوراتهم للمرحلة، لكنها لا تعدو أن تثار من جديد لنفس الأسباب وهي السياسية بعد أن يختلف المتفقون على ذلك، أما إذا كان لهذه المناطق واقع اقتصادي يسهم به الجميع ويعمل به الجميع ويدرّ بالفائدة على الجميع، فبأقل تقدير نسف هذا التفاهم يكون من المستحيلات.

فعلى سبيل المثال، بات عراق بعد عام ٢٠٠٣ عاجزاً عن تلبية كل احتياجاته ذاتياً، واصبح يستورد كل صغيرة وكبيرة من دول الجوار والدول الأخرى، حتى يغطّي متطلباته، لكن لغاية اليوم لم يفكر صانع القرار بإنشاء مدن صناعية تحوي الشركات والماركات المسجّلة في العالم سواء كانت عربية أو شرق أوسطية أو أوربية وحتى عالمية، وبما أن هنالك إقراراً على أزمة المناطق المتنازع عليها تسبّب المشكلة بين الحين والآخر، فمن الممكن تحويل قسم كبير من أراضيها إلى مجمعات أو كما يسميها البعض، مدن اقتصادية أو صناعية، هذه المدن تحتوي على كل مصانع وشركات الدول التي يستورد منها العراق احتياجاته بعد أن يقدم التسهيلات إلى هذه الشركات خصوصاً لدول الجوار، على اعتبار أغلب ما يستورده العراق من هذه الدول، وعليه فعلى العراق أن يقدم لهم التسهيلات الضريبية والأرض لهذه الشركات، بالمقابل يفرض عليها الأيدي العاملة وبناء المصانع بالاعتماد على ما تنتجه معامل وزارة الصناعة، بذلك وعلى بساطة ما طرح قد نكون حققنا أمرين مهمين:

١- بعد أن كانت دول الجوار والدول الاقليمية تتصارع بالسلاح من اجل بسط النفوذ في العراق، قد يتحول هذا الصراع من سياسي أمني إلى اقتصادي تنافسي، وهذا يسهم بشكل كبير في استقرار العراق سياسياً وأمنياً، لأن مصالح هذه الدول باتت مرتبطة بمدى استقرار العراق على المستوى السياسي، وكذلك اصبح العراق منطقة نفوذ اقتصادية بالنسبة لهذه الدول.

٢- عمل صانع القرار على توفير فرص عمل سواء في القطاع الصناعي، بعد أن يتم تشغيل أغلب الشركات والمعامل وبهذا حقق مدخولات للدولة إلى جانب النفط مما يجعله موازياً أو مساعداً له في حالة انخفاض أسعار النفط. الجانب الآخر هو القضاء ولو بشكل نسبي على البطالة المستشرية بين شريحة الشباب، مما يسهم في إيجاد حلول اجتماعية، خصوصاً وأن الشباب هم عصب وجوهر وروح الدولة.

المانيفستو نهجٌ مختلف

□ د. عامرة البلداوي

حصلت على نسخة من وثيقة المانيفستو التي كتبها البروفيسور علي عبد الأمير علاوي، مع زملائه الدكتور لؤي الخطيب والدكتور عباس كاظم (مجموعة المانيفستو). المانيفستو كما عرّفته الموسوعة الحرّة (ويكيبيديا) هو البيان الرسمي، وهو إعلان أو منشور يتضمن نوايا أو دوافع أو آراء تخصّ ناشر البيان، وقد يصدره فرد أو مجموعة. وبرغم اعتراضي على التسمية والتأكيد على ضرورة تعريبها، فإن مجموعة المانيفستو، قد قدمت رؤية عراقية مستقلة لما يمكن أن يكون عليه العراق بعد ١٠ سنوات، نعم هي رؤية لم تغفل التحديات كما أنها حددت الأهداف وستراتيجيات تحققها.. قد نستغرب أن يتقدم شخص ما بعرض أفكاره مجاناً للجمهور للمناقشة والتعديل وطرح المقترحات، وهي التي يمكن ترجمتها الى برنامج متكامل. فالمجموعة لم تطرح نفسها حزباً ولم تسجل في دائرة الأحزاب، ولم تشارك أو تنافس على الترشيح في الانتخابات، بل تطرح مالديها دون ضوابط للنسخ والاستعارة من تلك الرؤية الجاهزة.. في ذات الوقت تسابقت الأحزاب على التسجيل الذي انتهى موعده في ٢٥/١٢/٢٠١٧، وتتسابق لبناء التحالفات التي سينتهي موعد تسجيلها رسمياً في ٧/١/٢٠١٨، ويطالعنا يومياً اثنان أو ثلاثة مؤتمرات للإعلان عن تأسيس كتلة سياسية جديدة حتى بلغ عدد الأحزاب المسجّلة رسمياً (٢٠٤) أحزاب سياسية، لكننا لم نشهد إطلاق رؤية أو برنامج من تلك الأحزاب أو إعلان عن أفكارها، لما يمكن

أن تقدم للعراق وشعبه.. المانيفستو نهجٌ جديدٌ ومختلف وغير مألوف، وربما ملفت للنظر ويدعو للتفاؤل .. ويستحق تلبية الدعوة بقراءته والتفاعل معه والتعليق والتعديل، فهي دعوة لمشاركة الجمهور في اعادة صياغة المانيفستو، ليكون لي ولك ولكل العراقيين يعيش همومهم ويحقق آمالهم .. لست هنا للترويج إليه، فقد أختلفت مع عدد من الأهداف والتحديات، ولكني وجدته فرصة للحوار وفرصة للتمني وتحدي لكسل الكسولين عن كتابة برامجهم وعرضها مبكراً قبل أن تتساقط علينا كزخات المطر قبل الانتخابات بيومين وهي متشابهة يكاد لايميز غثها من سمينها تكرر نفسها وتدور في فلك العناوين ذاتها..

دولـــةٌ هـــرِمـــة وأخـــرى دولـــة شـــابّـــة

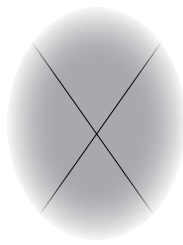

□ يعقوب يوسف جبر

((فن الحكم يقتضي ألا تدع الرجال يهرمون في مواقعهم)) نابليون بونابرت... دأب ساستنا ليس في العصر الراهن، بل خلال الحقب التاريخية المتعددة المتلاحقة على أقل تقدير منذ العهد الجمهوري حينما برزت الطبقة العسكرية الحاكمة (طبقة الجنرالات) وحتى يومنا الحاضر، على التمسك بمواقعهم ومناصبهم ومراكزهم السياسية في الدولة، لأنها مغانم لا بديل عنها حسب تطلعاتهم ومبادئهم، فلا غاية لهم سوى بسط النفوذ والسلطة، أما الهدف الحقيقي المتمثل في بناء دولة المؤسسات، التي تمتاز ببنى تحتية متطورة، فهو من الأهداف الضائعة، ومن يحتج من الأصدقاء أو الخصوم على ما أقول فحجته مردودة، فقد ينتقد البعض من اتباع النظام الدكتاتوري هذا الرأي مدعياً أن فترة الحكم الدكتاتوري كانت فترة ايجابية المنحنى نسبياً في جميع المجالات في الإدارة والنظم القانونية والازدهار الاقتصادي والتجاري، وشهدت إعماراً وبناءً وتقدّماً على الصعد كافة، ولو بمستوى لم يحقق ما وصلت إليه دول العالم الثاني والأول. نعم حدث هذا النشاط لكنه كان نشاطاً مهدوراً، تبددت نتائجه فيما بعد في خضم الحروب التي لم تجلب للبلد سوى الدمار والويلات والمآسي، ناهيك عن الفساد الإداري والمالي الذي تخلل تلكم الفترة، وسبب هذه المآسي هو هرم الساسة في تلك الفترة في مواقعهم، فلا يوجد منافسون لهم، يزيحونهم عن مواقعهم، ولم توجد ديمقراطية مثالية في تلك الفترة.

فسرت العدوى إلى ما بعد ٢٠٠٣ في الحقبة الجديدة المسمّاة جزافاً حقبة الديمقراطية، فالساسة في هذه الحقبة كان من المفترض أن يكونوا البديل النموذجي لكي يعملوا على إصلاح الآثار السلبية، لكنهم للأسف، لم يتغيروا كثيراً، فهم لا يزالون يتمسكون بمواقعهم في الدولة، رغم انهم فشلوا وبلغوا مرحلة الهرم في الفشل ((العجز عن تأسيس دولة مثالية)) لكن كيف ومن أزرهم ومن يعضدهم؟ من أسس لاستبدادهم واستئثارهم بالسلطة؟ من المؤكد أنهم الاتباع الموالون المنتفعون الوصوليون، فلا هم لهؤلاء سوى تحقيق وتأمين مصالحهم الخاصة، وقد برر هؤلاء الاتباع وساستهم الجدد عجزهم وهرمهم مستعرضين مبررات عدة؛ منها أن الديمقراطية الجديدة مصابة بداء المحاصصة؛ وأن الصراعات السياسية الداخلية؛ واحتراب الدول المجاورة على التدخل في شؤون الدولة والبلد؛ وظهور الإرهاب وغيرها من المبررات؛ هي الأسباب التي أفشلت التجربة الجديدة، يبدو أنه اعتراف واضح من هؤلاء سواء الساسة واتباعهم، أنهم غير جديرين بالقيادة والإدارة، فلماذا التشبث بالمواقع ؟إذن لاصلاح للبلد وللدولة إلا ببديل كفء ونموذجي، يضع حداً للتجربة السياسية المتعثرة، بديل يحمل ستراتيجية بنّاءة ومعطاءة، تستمد وجودها وقوتها من تجارب الدول المتقدمة، التي قطعت أشواطاً ملحوظة خاصة على صعيد البناء السياسي والاقتصادي.

يبدو من خلال المعطيات أن ساسة العصر الراهن (عصر مابعد ٢٠٠٣) لايزالون يفكرون بطريقة مختلفة عن الطريقة التي يفكر بها بُناة البلدان والدول ممن صنعوا أروع الأمثلة في التغيير وتحقيق دولة المساواة، فلو نظرنا إلى تجربة الدول المجاورة خاصة دول الخليج، وكيف تطورت في الميادين كافة، سنجد أن البون شاسع بينهم وبين ساسة البلد الجدد، فدول الخليج كالكويت والإمارات وعمان والقطر والسعودية والبحرين، حققت تقدماً في جميع المجالات، خاصة في مجال البنى التحتية والخدمات والمجال الاقتصادي والتجاري، لأن الساسة هناك استثمروا ثروات بلدانهم للتطوير والتنمية ، بينما ساسة العراق الجدد استثمروا ثروات البلد، بصورة مغايرة، فلا توجد بنى تحتية متطورة ولا توجد خدمات مثالية ولا يوجد تطور اقتصادي منظور، بل توجد ظواهر سلبية مقززة، أقساها ما يعانيه بعض المواطنين من الفقر دون خط الفقر، كذلك بروز الفساد في كل مفاصل الدولة وأجهزتها ووزارتها ودوائرها، ناهيك عن استغلال الوظائف لابتزاز المواطنين، فقد يستطيع موظف صغير أن يبتز مواطناً ويطلب منه الرشى، دون أن يكون للمواطن حول أو قوة لرفض طلبه، وقد انتشرت هذه الظاهرة حتى بين بعض رجال الأمن أيضاً، معنى ذلك أن جريمة الاتجار بالوظيفة العامة ألقت بظلالها على الواقع المزري، حتى بلغ هؤلاء الفاسدون مرحلة الهرم في ابتزازهم للمواطنين، فكيف ومن يهدم هذا البناء الذي هرم وتداعى؟ من سيطيح بمن هرم وعجز لكي يستبدله بمن يملك الكفاية والنزاهة؛ لكي ينتقل البلد من مرحلة الهرم إلى مرحلة الشباب والنضوج والنمو؟ لكي ينعم الجميع بخيرات الدولة الشابة، فشتّان مابين الدولة الشابة والدولة الهرمة.